

«يوم الأحد الماضي ٢٠٠٩/٦/٢١م مرت ذكرى اليوم العالمي للاجئين ، وإذا ذُكر اللاجئون في أية مناسبة فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين تكون الأبرز.. وللتذكير بهذه القضية نقدم هذه الصفحات».

المشكلة الديموجرافية والزيادة المستمرة والسريعة لأعداد الفلسطينيين تشكّل قلقاً لسلطات الاحتلال الصهيوني، إذ تقول الأرقام الصادرة حديثاً: إن أعداد الفلسطينيين داخل حدود فلسطين يقترب للمرة الأولى من عدد اليهود (٥,١ ملايين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨م والضفة وغزة، مقابل ٧,٢ ملايين يهودي)، الأمر الذي لا يسمح فيه الطرف الصهيوني بأي مجال للحديث عن «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين، حفاظاً على هوية «الكيان» الذي أُقيم غصباً!

«حق العودة».. بين الرفض الصهيوني والتآمر الدولي لإسقاطه

فادي شامية (*)

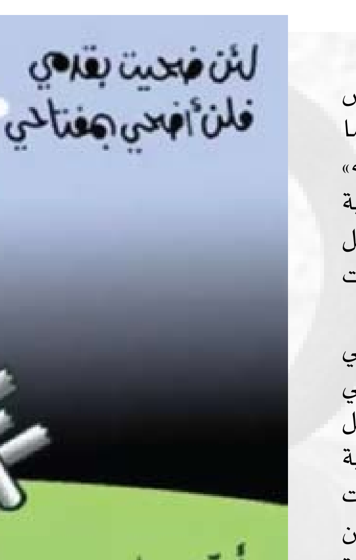
ويتمثل الموقف الصهيوني من قضية اللاجئين في اعتبار أن ما حدث عام ١٩٤٨م هو مسألة منتهية، ولا يمكن عودة أي لاجئ من الـ ٧٥٠ ألفاً تقريباً الذين نزحوا في ذلك التاريخ، وأن مشكلة اللاجئين هي من صنع العرب لأنهم «اعتدوا على إسرائيل»، وهي نتاج دعوة القيادات العربية للسكان الفلسطينيين إلى مغادرة قراهم لتسهيل تقدُّم القوات العربية عام ١٩٤٨م.

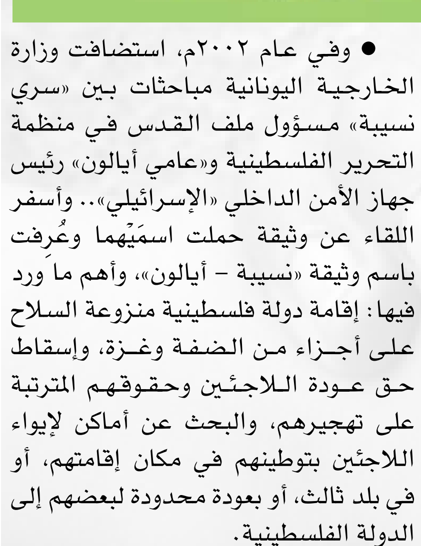
أما لاجئو عام ١٩٦٧م البالغ عددهم حوالي الـ ٣٠٠ ألفاً فإنهم يُعدون . وفق وجهة النظر الصهيونية . نتيجة طبيعية من نتائج الحرب بين طرفين، ويجب ألا تشكّل هذه المعالجة خللاً ديموجرافياً يهدد «إسرائيل».. ويدعم الجانب الصهيوني ادعاءه بأن أساس التسوية التي يطالب بها العرب مبني على قرارَيْ مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وهذان القراران يخصان أساساً معالجة نتائج حرب ١٩٦٧م، وليس نتائج حرب عام ١٩٤٨م.

«إسحاق شامير» رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق قال في عام ١٩٩٢م: «إن حق العودة عبارة فارغة لا معنى لها على الإطلاق، ولن يحدث ذلك بأية طريقة، ويوجد فقط حق عودة يهودي إلى أرض إسرائيل».

أما عن رؤية الحل في العقلية الصهيونية، فإن «إسرائيل» تعتبر أن العرب يملكون من الموارد ما يكفي لاستيعاب الفلسطينيين وتوطينهم في بيئة مشابهة لبيئتهم الأصلية، وفي إطار ثقافي اجتماعي مماثل، فيما يستند الفلسطينيون على «حق العودة» الوارد في القرار رقم (١٩٤)، والذي اكتسب قوة إضافية بعدما جرى ذكره في بيانات الأمم المتحدة أكثر من مائة مرة.

(*) كاتب لبناني





اللاجئون.. في المفاوضات

لقد شكلت مشكلة اللاجئين أحد أعوص المشكلات في مفاوضات التسوية، وكل ما تمكّن المفاوضون الفلسطينيون من «انتزاعه» في مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠م هو طرح قضية النازحين في عام ١٩٦٧م للبحث، وتأجيل طرح قضية النازحين الآخرين إلى مفاوضات الوضع الدائم.

وقد نصت «اتفاقية إعلان المبادئ» في ١٩٩٣/٩/١٣م حول ترتيبات الحكم الذاتي على تأجيل قضايا أساسية لمفاوضات الحل النهائي، ومنها قضية اللاجئين، وفي «اتفاقية غزة ـ أريحا» الموقعة في ١٩٩٤/٥/٤م نصت المادة (١٦) على بحث إعادة الأشخاص الذين نزحوا عام ١٩٦٧م، وتم تشكيل لجنة رباعية لذلك، لكن اللجنة أخفقت في إحراز أي تقدم.

ومرة أخرى، أخفقت «اتفاقية أوسلو» الموقعة بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٥م في التطرق بشكل واضح إلى قضية اللاجئين وحق العودة.. ورغم بدء مفاوضات الحل النهائي في مايو ١٩٩٦م إلا أن أي «تحريك» لهذا الملف لم يحدث، وكان من المفترض أن يتطرق «لقاء أنابوليس» لملف اللاجئين إذا كان ثمة جدية ما، وذلك من خلال حق العودة والتعويض.

وثمة توجه أمريكي ـ غربي لتسوية هذه المسألة عن طريق «لمّ شمل العائلات» كحل لمشكلة جزء من النازحين، والبحث عن أوطان بديلة يمكنها منح جنسيتها للجزء الآخر من اللاجئين.. وثمة من يقترح في أمريكا الاعتراف بحق العودة مع إقرانه بصفة عدم القابلية للتطبيق في «إسرائيل»، ما يحتّم تطبيقه فقط في مناطق الحكم الذاتي التي ستتحول إلى دولة فلسطينية.

أما مسألة التعويضات فلا تشكّل مشكلة إستراتيجية لـ«إسرائيل» على اعتبار أنه ستتولاها دول مانحة كثيرة، وستطالب «إسرائيل» في المقابل بتعويضات لصالح «اليهود الذين هاجروا من الدول العربية بعد إنشاء «إسرائيل».

مشاريع صهيونية للتوطين

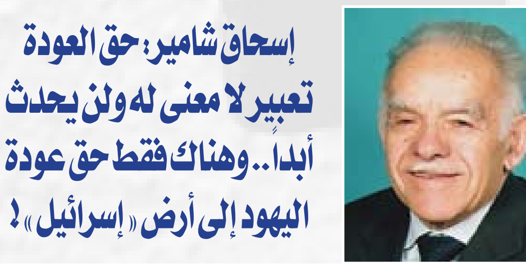
بناء على ما تقدم، فقد طرح الجانب الصهيوني العديد من مشاريع التوطين السرية والعلنية للتخلص من «حق العودة»:

● اللجنة الأولى عيّنها رئيس حكومة الاحتلال «ديفيد بن جوريون» عام ١٩٤٨م، وقد أوصت بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة.

● وفي عهد رئيس حكومة الاحتلال الأسبق «ليفي أشكول» طرحت لجنة عيّنتها الحكومة عام ١٩٦٥م استعداد «إسرائيل» للإسهام المالي إلى جانب الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين.

وفي عام ١٩٦٨م طرح «إيجال آلون» وزير العمل في حكومة «ليفي أشكول» مشروعاً للتسوية مع الأردن، عُرف لاحقاً بمشروع المملكة المتحدة أو «الوطن البديل» على أساس تبادل السكان، وتجميع اليهود في فلسطين، وتوطين الفلسطينيين في الدول العربية بالعدد نفسه.

● وفي عام ١٩٩٤م أصدر مركز «جافي» للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب دراسة أعدها «شلومو جازيت» رئيس الاستخبارات «الإسرائيلية»، اقترح فيها إعادة أعداد محدودة من الفلسطينيين، واستيعاب الباقين في الدول العربية المضيفة.



● وفي عام ٢٠٠٢م، استضافت وزارة الخارجية اليونانية مباحثات بين «سري نسيبة» مسؤول ملف القدس في منظمة التحرير الفلسطينية و«عامي أيالون» رئيس جهاز الأمن الداخلي «الإسرائيلي».. وأسفر اللقاء عن وثيقة حملت اسمَيْهما وعُرفت باسم وثيقة «نسيبة - أيالون»، وأهم ما ورد فيها: إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على أجزاء من الضفة وغزة، وإسقاط حق عودة اللاجئين وحقوقهم المترتبة على تهجيرهم، والبحث عن أماكن لإيواء اللاجئين بتوطينهم في مكان إقامتهم، أو في بلد ثالث، أو بعودة محدودة لبعضهم إلى الدولة الفلسطينية.

● وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧م، نشرت صحيفة «هاآرتس» العبرية وثيقة «إسرائيلية» ـ فلسطينية تحت اسم «إكس آن بروفانس»، اقترحت حلاً لمشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين يتمثّل في إسقاط هذا الحق مقابل التعويض، وبحسب الوثيقة فإن تكلفة حل مسألة العودة تتراوح بين ٥٥ و٨٥ مليار دولار.

وقد تُوّجت هذه المحاولات لإسقاط «حق العودة» بدعوة الرئيس الأمريكي «جورج بوش» - خلال زيارته الأخيرة للمنطقة العربية - إلى التنازل عن «حق العودة» الوارد في المبادرة العربية للسلام التي أعلنت من «بيروت» عام ٢٠٠٢م، وأعادت القمة العربية في «الرياض» تنبيه عام ٢٠٠٧م.

مؤامرات دولية ضد العودة: تعبيراً

عن الانحياز الدائم لـ«إسرائيل»، أعدت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية مشاريع متعددة لإسقاط «حق العودة»، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مشروع مستشار وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط «ماك جي» عام ١٩٤٩م، لتوطين الفلسطينيين في أماكن وجودهم.
- بعثة الأمم المتحدة برئاسة «جوردن كلاب» عام ١٩٤٩م، التي أوصت بتأسيس صندوق لدمج الفلسطينيين في المجتمعات التي يقيمون فيها.
- مشروع «جون بلاندفورد» المفوض العام الأسبق لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) المقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥١م، لدمج اللاجئين في المجتمعات العربية.
- مشروع «إريك جونستون» مبعوث الرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور» عام ١٩٥٥م، لتوطين الفلسطينيين على الضفة الشرقية لنهر الأردن.
- مشروع «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكي عام ١٩٥٥م، الهادف إلى إعادة بعض الفلسطينيين إلى فلسطين، وقيام «إسرائيل» بتعويض البعض الآخر، وتوطين العدد المتبقّي في البلدان العربية في أراض مستصلحة عن طريق مشاريع تمولها الولايات المتحدة.
- مشروع وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٥٥م، القاضي بتوطين الفلسطينيين في العراق.
- مشروع الرئيس الأمريكي «جون كينيدي» عام ١٩٥٧م، الذي يدعو إلى «الصداقة الوفية» لأعداد محدودة من العائدين، وتعويض مَن لا يرغب منهم في العودة، وتوطين اللاجئين الآخرين عبر القيام بمشروعات اقتصادية في المنطقة.
- مشروع الدبلوماسي الكندي «مارك بيرون» عام ١٩٩٣م، الداعي لتوطين الفلسطينيين في دول اللجوء الحالية.

ورغم كثرة المشاريع الهادفة إلى التوطين فما زال الفلسطيني يريد العودة إلى أرضه.. وهذا ما تؤكده وتكشف عنه كل استطلاعات الرأي التي تجرى بين صفوف الفلسطينيين، رغم حالة البؤس التي يعيشها هؤلاء في أماكن اللجوء.■

إهمال.. ومشكلات اجتماعية واقتصادية.. وحقوق ضائعة

الفلسطينيون في لبنان.. والمتاجرة السياسية بمعاناتهم!



وفقاً لتقارير وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فإن نحو ٤٠٠ ألف فلسطيني يعيشون في لبنان موزَّعين على ١٢ مخيماً تعترف بها الجهات الرسمية اللبنانية. ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من مشكلات اقتصادية واجتماعية متعددة، فحالات الفقر الشديد فيهم هي الأعلى في كل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، وهم ممنوعون من العمل في لبنان بموجب القرار ١/٢٨٩ لسنة ١٩٨٢م، وممنوعون من التملك بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في ٢٠٠١/٣/٣١م، في حين تكتظ مدارسهم بالتلاميذ (بمعدل ٣٥,٥٧ تلميذاً في الغرفة الواحدة)، وتتردى أوضاعهم الصحية باستمرار.

كما تعاني مخيماتهم من الانتشار العشوائي للأبنية، وغياب الرقابة البيئية والصحية، وضعف أو غياب البنية التحتية، وغياب الخدمات البلدية، ومحدودية مستوى الخدمات الطبية التي تقدمها الـ«أونروا».

حرمان من الحقوق

وبحجة حق العودة ورفض التوطين تعامل السلطات اللبنانية اللاجئين الفلسطينيين كأجانب (قرار رقم ٣١٩ لعام ١٩٦٢م)، ووفق مبدأ المعاملة بالمثل، يُحرَم الفلسطيني من حقه في التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والضمان الصحي والاجتماعي، والانتساب إلى النقابات، على اعتبار عدم وجود دولة فلسطينية تعامل اللبنانيين بالمثل.

وحتى لا تتحمل الحكومة اللبنانية التبعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين، فإنها لا تمارس أي دور في إدارة شؤون المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وبناءً عليه فليس للوزارات أو المؤسسات أو البلديات اللبنانية أي دور تجاه الشؤون المعيشية اليومية للفلسطينيين؛ باستثناء الدور الرسمي الذي تمارسه الحكومة اللبنانية



لجهة تسجيل اللاجئين ومنحهم بطاقات هوية ووثائق سفر، وخضوع الفلسطينيين للقوانين اللبنانية من أصول محاكمات وأحوال مدنية وتجارية.

وخلال فترة الحرب الأهلية، عانى الفلسطينيون من العديد من الممارسات العنصرية تجاههم من قِبَل الجيشين السوري واللبناني، ومن قِبَل ميليشيا القوات اللبنانية المسيحية، أو ميليشيا حركة «أمل» الشيعية، وذلك في مخيمات «تل الزعتر»، و«صابرا وشاتيلا»، و«البرج الشمالي»، و«البص»، و«الرشيدية»، وغيرها.. فضلاً عن قصفهم وذبحهم من قِبَل الجيش الصهيوني وعملائه إبان وبُعيْد الاجتياح «الإسرائيلي» للبنان عام ١٩٨٢م.

وثمة سلاح منتشر بشكل فوضوي اليوم داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، يمتلكه ما يقارب واحداً وعشرين فصيلاً فلسطينياً، الأمر الذي يسبّب توترات واشتباكات دائمة داخل المخيمات أو مع المحيط، كما حصل مؤخراً في مخيم «نهر البارد».

هاجس التوطين

العلاقة بين اللاجئين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية تسودها مشاعر من الخوف والشكوك، فالسلطات اللبنانية. منذ وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى البلاد عام ١٩٤٨م. تشعر دائماً بالقلق من احتمال توطينهم في لبنان، ما يؤثر على تركيبة هذا البلد الطائفية الهشة، وما يعزّز من مخاوف اللبنانيين أن دولة الاحتلال في فلسطين ترفض بشكل قاطع حق العودة.

أما الفلسطينيون في لبنان فهم يشعرون بالظلم من تعامل السلطات اللبنانية معهم وعدم اعترافها بحقوقهم الإنسانية والاجتماعية، وفي الوقت ذاته لا ينظرون باطمئنان إلى ممارسات دائمة لعزلهم أو تحميلهم مسؤولية الحرب، أو متاجرة بعض القوى بملف التوطين لأهداف سياسية؛

اللاجئون الفلسطينيون غير مسموح لهم بالعمل في لبنان.. وممنوعون من تملك الأراضي أو العقارات

الحكومة اللبنانية لا تمارس أي دور في إدارة شؤون المخيّمات والتجمّعات الفلسطينية.. هروباً من تحمّل التبعات!

إذ غالباً ما يُستخدم هذا الموضوع في السجالات الإعلامية الهادفة إلى إخافة المسيحيين (النصارى) الذين يعتبرون هذه المسألة حساسة جداً بالنسبة لهم.

وخلال الصراع السياسي الأخير في لبنان، تصاعد الحديث عن التوطين، حيث شكّل «التيار الوطني الحر» بقيادة الجنرال «ميشيل عون» رأس حربة في هذا الموضوع، متهماً الحكومة و«تيار المستقبل» وعموم المسلمين السُّنة، بأنهم يسعون إلى التوطين، علماً أن مقدمة الدستور اللبناني تنص على رفض التوطين، ما يعني أن أي توطين يتطلب تعديلاً دستورياً بأغلبية ثلثيْ أعضاء مجلس النواب، فضلاً عن احتياجه موافقة رئيس الجمهورية وأغلبية الحكومة.. كما أن «اتفاق الطائف»، الذي هو اتفاق عربي. دولي موقّع في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية ينص أيضاً على رفض التوطين.

الفلسطينيون في لبنان قبل اللبنانيين يرفضون التوطين، انطلاقاً من حقهم في العودة، لكن الاتجار السياسي بهذا الملف مستمر.. وثمة مَن لا يدرك نتائج هذه العنصرية على نفسية الفلسطيني، طالما أنه يحقق مكاسب سياسية من خلال تخويف جمهوره وادعاء حمايته من أخطار كاذبة■